

أثر الفساد على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2003–2019)

The Impact of Corruption on Economic Growth, Algeria Case Study (2003-2019)

بوراس بودالية¹، قدودو جميلة²

1- جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت (الجزائر)

كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

مخبر البحث MELSPM

bouras.boudaliya@univ-aintemouchent.dz

2- جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت (الجزائر)

كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

مخبر البحث MELSPM

guedoudou.cuat@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/03/14 تاريخ القبول: 2021/09/09 تاريخ النشر: 2022/06/09

ملخص

الجزائر من أكثر الدول التي تعرف انتشارا واسعا لظاهرة الفساد ويظهر ذلك من الوضع العام الملاحظ من خلال قضايا الفساد، والرتب المتدنية التي تحصل عليها في المؤشرات التي تصدرها مختلف تقارير الهيئات والمؤسسات الدولية الخاصة بالفساد. حيث يعتبر الفساد من أهم معوقات النمو والتنمية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. تهدف هذه الدراسة على معرفة تأثير الفساد (مؤشر مدركات الفساد) على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات الجزائر للفترة من 2003 إلى غاية 2019 باستعمال نموذج التكامل المشترك، حيث أظهرت نتائج الدراسة تأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي. وبينت الدراسة أن ارتفاع الفساد بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.53%.

كلمات دالة: فساد، مؤشر مدركات الفساد، نمو اقتصادي، إنفاق حكومي محلي، نموذج التكامل المشترك.

Abstract

Algeria is one of the countries that knows a wide spread of the phenomenon of corruption, and this is evident from the general situation observed through corruption cases, and the low ranks it gets in the indicators issued by the various reports of international bodies and institutions on corruption. The Corruption is considered one of the most important obstacles to growth and development, either directly or indirectly. This study aims to know the effect of corruption (Corruption Perceptions Index) on economic growth by using Algeria's data for the period from 2003 to 2019 using the Johansen cointegration test, as the results of the study showed the negative impact of corruption on economic growth. The study showed that a 1% rise in corruption leads to a 0.53% decrease in GDP.

Key words: corruption, corruption perceptions index, economic growth, Domestic Government Spending, cointegration.

مقدمة

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية ممتدة زمانا ومكانا، ظاهرة عابرة للحدود والحواز لم تسلك منه أي دولة. إلا أن زيادة حجمه واتساع دائرته، وكذا تشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، مهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه، فإن نتائجه تصب في وعاء واحد ألا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع الاقتصادي. والجزائر كغيرها من الدول النامية لم تسلم من آثار ظاهرة الفساد، فقد عانى الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات النامية من ظاهرة الفساد في مختلف مراحل تطوره في العديد من مجالات النشاط الاقتصادي. وقد برز الفساد بصفة واضحة خلال المرحلة الانتقالية سنة 1990، حيث تميزت هذه المرحلة بضعف الدولة في المجال الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشي. كل هذه الأسباب وأسباب أخرى مهدت الطريق لانتشار ونمو الفساد في الجزائر خاصة في العقد الأخير مع الفوائض المالية التي تحققت نتيجة لارتفاع أسعار النفط وضخامة المشاريع الحكومية في برامج الإنعاش والمخططات الخماسية، حيث بلغ الفساد مستويات قياسية. فأصبح من الضروري فهم طبيعة الفساد وأسبابه والإحاطة بمختلف مظاهرها، والآثار المترتبة على معدلات النمو، لأن

هذه الظاهرة استفحلت في الاقتصاد الجزائري وباتت تهدد المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد.

ولالإحاطة بالموضوع أكثر طرحت الإشكالية التالية: فيما يتمثل أثر الفساد على النمو

الاقتصادي في الجزائر للفترة 2003-2019؟

ولالإجابة على إشكالية الدراسة نقترح الفرضية التالية:

- يوجد أثر سلبي للفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2003-2019

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لأحد المواضيع الحديثة التي ألحقت الكثير من الضرر بالمجتمعات وتناميها خصوصا في الدول النامية، مما جعل الفساد عائق أمام تحقيق تنمية اقتصادية ناجعة أو تقدم اقتصادي. لذا وجب إعطاء الفساد المزيد من الاهتمام والتفصيل لفهم جوانبه وحيثياته بغية تحديد مدى تفشيه ومحاولة التخفيف منه.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى دراسة وتحليل ظاهرة الفساد في الجزائر بهدف التعرف على الآثار المختلفة للظاهرة على النمو الاقتصادي وكيفية مواجهتها والتحكم فيها والحد من خطورة الآثار المترتبة عنها.

الدراسات السابقة

بهدف دراسة وتحليل مشكلة البحث ومناقشتها، وجب الاستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة نذكر منها:

- دراسة (Awan, Akhtar & Rahim, 2018) المعنونة بـ "أثر الحوكمة والفساد على النمو الاقتصادي في دول جنوب آسيا". التي اهتمت بالبحث عن أثر الحوكمة والفساد على النمو الاقتصادي في خمسة دول في اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وهي كل من باكستان، بنغلاديش، سريلانكا، نيبال والهند، وذلك باستخدام نماذج بانل للفترة 1996-2014. وكشفت النتائج عن وجود مؤشرين مؤثرين عن الحكم همت فعالية الحكومة والاستقرار السياسي، وكان أثرهما إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة. كما كان للفساد تأثير على النمو الاقتصادي وعلاوة على ذلك، بينت النتائج أيضا فعالية الحكومة،

من بين مؤشرات الحوكمة، التي كان لها الأثر الأكبر على النمو الناتج المحلي الإجمالي. أما عن مؤشر التعليم فكان من المؤشرات الهامة لنمو دول الاتحاد في الفترة الزمنية قيد الدراسة.

- دراسة (يحيى مناصري وبوشو محمد نجيب سنة 2017) المعنونة بـ "أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية". جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتحديد آثار الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث أكدت نتائج الدراسة أن الفساد يعيق النمو الاقتصادي، من خلال إضعاف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية. كما يؤثر سلبا على العدالة التوزيعية والفاعلية الاقتصادية.

- دراسة (Nguyen Ngoc Anh, Nguyen Ngoc Minh and) (Binh Tran-Nam, 2016) المعنونة بـ " الفساد والنمو مع التركيز على الفيتنام"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة للفساد على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي باستخدام تحليل الانحدار على دولة فتنام خلال الفترة من 2000-2012، وقد خلصت الدراسة إلى أن الفساد له أهمية كبيرة في خفض معدل النمو الاقتصادي عند تطبيق الطرق المباشرة، أما عند تطبيق الطرق غير المباشرة فوجد أن هناك أثر إيجابي للفساد على النمو من خلال رأس المال البشري والاستثمار المحلي، وأثر سلبي للفساد على النمو من خلال مؤشر المساءلة والمشاركة.

- دراسة (Becherair.O, 2016) المعنونة بـ: الفساد والنمو الاقتصادي مقارنة قياسية باستعمال بيانات الجزائر. هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة ونوع العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في الجزائر وذلك عن طريق تحليل بيانات البنك الدولي التي تخص الجزائر من فترة 2001 إلى 2012 والتي تم توصيفها بنموذج انحدار خطي متعدد باستخدام المربعات الصغرى التي كان فيها الناتج الداخلي الحقيقي للفرد دالة في كل من الفساد رأس المال العيني والإنفاق الحكومي. ومن نتائج الدراسة:

- وجود أثر سلبي قوي مباشر ذو دلالة إحصائية لمؤشر مدركات الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا دلالة على أن الفساد له تأثير موجب على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- وجود أثر سلبي غير معنوي للاستثمار على النمو الاقتصادي؛

● وجود أثر موجب معنوي لنفقات الحكومة على النمو الاقتصادي في الجزائر

- دراسة (مفيد يونس ذنون وعدنان أحمد دهام 2012) بعنوان "أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم". هدفت هذه الدراسة للإجابة عن تساؤلين، فالأول تعلق بمدى تأثير الفساد على النمو الاقتصادي واتجاه هذا التأثير إن وجد، أما التساؤل الثاني فكان يتمحور حول معرفة الدور الذي يلعبه متغير نوع المؤسسات في حجم واتجاه تأثير الفساد على النمو الاقتصادي، لذلك قام الباحثان بتطبيق أسلوب الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى، بحيث تم اعتبار النمو الاقتصادي ممثلاً في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دالة في مؤشر الفساد لمعطيات 89 بلداً لثلاثة فترات زمنية. وقد تبين من الدراسة أنه:

● في الدول ذات المؤسسات الجيدة

✓ وجود تأثير عكسي ومعنوي للفساد على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ولكن بمرونة منخفضة؛

✓ وجود تأثير سالب ومعنوي لمؤشر الحد من الفساد على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبمرونة عالية؛

✓ مؤشر التعليم هو المتغير الأبرز في التأثير بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.

● في الدول ذات المؤسسات السيئة

✓ وجود تأثير عكسي ومعنوي للفساد على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ مؤشر الفساد يمثل المتغير الأكثر أهمية في تفسير سلوك حصة الفرد من الناتج

المحلي الإجمالي؛

✓ ليس للاستثمار المحلي أو الأجنبي تأثير على النمو الاقتصادي في كلا الدول

ذات المؤسسات الجيدة والسيئة.

- دراسة (طلال محمود كداوي وفواز جار الله الدليمي، 2012)، بعنوان الفساد والنمو الاقتصادي. هدف الباحثان في بحثهما إلى تبيان العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي ومحاولة معرفة أسباب تباين مستويات الفساد مابين الدول، حيث تم جمع بيانات 158 دولة

للفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2010، واستخدما أيضا النسب والمؤشرات من أجل تحليل البيانات. ومن نتائج الدراسة:

- تباين درجات الفساد بين مختلف الدول؛
- الفساد أكثر شيوعا وانتشارا للفساد في الدول الإفريقية وروسيا، في حين انخفاض مستويات الفساد في الدول الأوروبية والأمريكية؛
- عدم استقلالية النمو الاقتصادي عن الفساد واختلاف طبيعة العلاقة بين الفساد والنمو بين الدول.

ويمكن الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في أن الدراسات السابقة تناولت مدى تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية في مجموعة من الدول وكذا الجزائر باستخدام نسب ومؤشرات من أجل تحليل البيانات واستخدام طرق قياسية مختلفة وحددت كل دراسة على حدى مدى تأثير الفساد على النمو الاقتصادي باختلاف الطرق القياسية وكذا البيانات المحصل عليها لعينات الدراسة المستعملة في كل دراسة. وقد تبين أن الفساد يؤثر سلبيا في النمو الاقتصادي، وأن هذا التأثير يتباين من بلد إلى آخر تبعا لتباين نوعية المؤسسات، ففي البلدان التي لديها مؤسسات جيدة يكون التأثير السلبي للفساد قليلا، في حين يكون ذلك التأثير أكبر في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة. كما وجد أن الفساد يعد المتغير الأكثر أهمية في التأثير في النمو الاقتصادي في الدول ذات المؤسسات الضعيفة.

أما الدراسة الحالية فهدفت لمعرفة تأثير مؤشر مدركات الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2003-2019)، وذلك باستعمال نموذج التكامل المشترك.

الإطار النظري للفساد

يعتبر الفساد ظاهرة قديمة زادت حدتها مع تطور المجتمعات وزيادة حجم المعاملات وتشابكها، سواء على مستوى الأقطار أو على المستوى العالمي.

تعريف الفساد

يعتبر الفساد إحدى أهم المشاكل التي تواجه المجتمع، لذلك لاقى هذا المفهوم العديد من التعريفات من قبل العديد من الكتاب والمنظمات الدولية. ويؤكد صندوق النقد الدولي على أن

تعريف الفساد بطريقة شاملة أمر صعب لأن السلوك الفاسد يختلف، ولأنه عادة ما يخفى عن الرأي العام (IMF, 2016, p03).

الفساد لغة من فسد وهو ضد صلح ويعني البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، أما الفساد اصطلاحاً خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً أو كثيراً ويستعمل في الأشياء الخارجة عن الاستقامة. (سعد وأساور، 2017، ص59).

يعرض (Cheryl & Kaufmann) سنة 1998 تعريف عام للفساد بأنه: "استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة". وهذا يشمل الرشوة والابتزاز، والتي تنطوي بالضرورة على طرفين على الأقل، وأنواع أخرى من المخالفات التي يمكن أن يقوم بها موظف عمومي بمفرده، بما في ذلك الاحتيال والإختلاس" (Cheryl and Kaufmann, 1997, p07). عرف روبرت كليتجارد (Robert Klitgard) الفساد بأنه: "سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام بسبب مكاسب مالية، أو مكانة خاصة، أو سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض السلوك الذي يراعي المصلحة الخاصة". (الخصبة، 2008، ص05).

أسباب الفساد

للفساد جذور متعددة إلا أنها عادة ما ترجع إلى الهياكل الرديئة والضعيفة للمؤسسات، قلة الشفافية وانعدام المسائلة، وفيما يلي عرض لأهم الأسباب المساعدة والدافعة لتفشي الفساد في المؤسسات وموظفيها.

أ- **الأسباب السياسية:** تعد العوامل السياسية من أهم العوامل المساعدة على ظهور الفساد ونموه وانتشاره، لما توفره من بيئة مناسبة، ويتجلى ذلك من خلال (متولي، 1992، ص4):

✓ ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته في كثير من الدول النامية؛

✓ تفشي البيروقراطية الإدارية والمغالاة في المركزية؛

✓ عدم وجود نظام سياسي فعال يستند إلى مبدأ فصل السلطات وتوزيعها بشكل أنسب، أي غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية. وعند هذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد، في ظل غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون والتشريعات تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي؛

✓ غياب الديمقراطية الحقيقية وغياب التداول على السلطة والفصل بين السلطات وضعف المحاسبة؛

✓ عدم استقلالية القضاء وهو أيضا مبدأ يتعلق بالفصل بين السلطات.

ب- **الأسباب الاقتصادية:** هناك مجموعة من الأسباب الاقتصادية المسببة للفساد الإداري والمالي نذكر منها (الجبوري، 2007، ص45):

✓ تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، بحيث أن الأفراد يميلون إلى دفع الرشاوى للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة. ويظهر هذا التدخل الحكومي في خلق القيود على الاستيراد ومنح الإعانات الحكومية والتحكم في الأسعار... الخ؛

✓ انخفاض مستويات الأجور في القطاع الحكومي مما يدفع الموظفين إلى تقاضي الرشاوى لتحقيق التوازن في الإنفاق الاستهلاكي الخاص؛

✓ وجود موارد طبيعية كثيرة تغري المسؤولين بممارسة أعمال الفساد بصورة كبيرة جدا؛

✓ غياب الفاعلية الاقتصادية في الدولة، ذلك أن أغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة أو ناتجة عن عمليات سمسة يحتل الفساد المالي فيها حيزا واسعا وعموما سينعكس بصورة أو بأخرى على مستوى وبنية الاقتصاد الوطني. إذ ستؤثر العمليات على مدى سير عملية تنفيذ المشاريع، وبالتالي على عملية الإنتاج من جهة أخرى.

ت- **الأسباب الاجتماعية والثقافية:** أهم الأسباب الاجتماعية والثقافية تتمثل فيما يلي

(مفتاح ومعاري، 2012، ص06):

✓ الحروب وآثارها في المجتمعات، التدخلات الخارجية، الطائفية والعشائرية، والقلق الناجم عن عدم استقرار الأوضاع، والتخوف من المستقبل والتفكير عن طرق لجمع المال بأي وسيلة كانت؛

✓ انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة؛

✓ تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى ولو كان من خلال الرشوة؛

✓ التمييز العنصري حيث أن بعض المجتمعات النامية والمتقدمة لازال يمارس فيها التمييز العنصري على أساس اللون، أو الجنس، أو الدين، أو المنشأ الجغرافي للبشر، الأمر الذي يؤدي إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأقليات التي تعاني من هذا التمييز وسوء المعاملة فيتولد لديها رغبة في الانتقام من المجتمع بصفة عامة.

أهم مؤشرات الفساد

تصدر منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي والمؤسسات الفاعلة في مكافحة الفساد مجموعة من المؤشرات لقياس درجات الفساد في الدول ومن بين أهم مؤشرات قياس الفساد ما يلي:

● مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception Index CPI)

هو عبارة عن ملخص لجملة استفتاءات تعكس آراء المستثمرين المحليين والأجانب ورجال الأعمال المتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية، وكذا الخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة التعقيدات التي تعترضهم في تنفيذها في بلدان عديدة، بحيث يأخذ قيمة رقمية تقع بين 0 و 10 فالقيمة الرقمية للمؤشر تدل على المستوى المدرك للفساد (كداوي والدليمي، 2012، ص208). ولقد تم تغيير المقياس سنة 2012 ليصبح من (0) إلى (100).

● مؤشر السيطرة على الفساد (Control of corruption)

تم وضع هذا المؤشر من قبل البنك الدولي، ويمثل الانحراف المعياري عن المتوسط العالمي المساوي إلى الصفر. ويتدرج هذا المؤشر بين (-2.5) ليدل على وجود مستوى منخفض من السيطرة على الفساد و (+2.5) ليدل على وجود مستوى عال من السيطرة على الفساد.

● دليل المخاطر الدولية (ICRG International Country Risk Guide)

يصدر كل عام منذ سنة 1982 من قبل خدمات المخاطر السياسية، وهي منظمة خدماتية دولية خاصة بمخاطر الاستثمار. حيث أن مؤشر الفساد ICRG يستند إلى رأي الخبراء ومن المفترض أن يرصد ويحدد إلى أي مدى "من المرجح أن يطالب المسؤولون الحكوميون الكبار بمدفوعات خاصة والتي يتوقع أن تكون مدفوعات غير قانونية متوقعة عموما في جميع مستويات الحكومة في شكل "الرشاوى المرتبطة برخص الاستيراد والتصدير وضوابط الصرف وتقييم الضرائب، أو القروض" (Shang Jin, 1999, p05).

مظاهر الفساد التي يغطيها مؤشر مدركات الفساد

يغطي مؤشر مدركات الفساد الجوانب التالية (منظمة الشفافية الدولية، 2017، ص02):

- الرشوة؛
- اختلاس المال العام؛
- انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المكاسب العامة لتحقيق مكاسب شخصية في ظل الإفلات من العقاب؛
- عدم قدرة الحكومات على احتواء الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام؛
- عبء الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيها التي من شأنها أن تزيد من فرص ظهور الفساد؛
- التعيينات في الوظيفة العمومية لا تكون على أساس الكفاءة وإنما تكون على أساس المحاباة؛
- عدم الملاحقات القضائية والجنائية للمسؤولين الفاسدين؛
- عدم وجود قوانين كافية تتعلق بتصريح الممتلكات والذمة المالية ومنع تضارب المصالح في صفوف الموظفين العموميين؛
- عدم توفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والصحفيين والمحققين لدى تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد؛
- السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة؛
- عدم قدرة المجتمع المدني على النفاذ إلى المعلومة فيما يتعلق بالشؤون العامة.

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مصطلح حديث نسبيا في التاريخ البشري تعتبر ظاهرة النمو الاقتصادي من أكثر الظواهر الاقتصادية تعقيدا حيث كانت مركز العديد من البحوث الأكاديمية التي اهتمت بالأسباب والعوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي للدول إما بالإيجاب أو السلب وكيفية قياسه، وفيما يلي سيتم التعرض إلى ماهية النمو الاقتصادي.

تعريف النمو الاقتصادي

لقد تطرق الاقتصاديون الحكومات والمنظمات العالمية والهيئات الدولية في تحديد معنى النمو الاقتصادي من جوانب عديدة كل حسب الزاوية المنظور منها، نذكر منها ما يلي:

- يعرف (Dominic Salvator) النمو الاقتصادي بأنه توسع قدرة الاقتصاد على الإنتاج خلال الزمن حيث أن التوسع في الإنتاج يكون نابعا من الزيادة في الموارد البشرية والطبيعية ورأس المال والتقدم التكنولوجي (بن إسماعيل وزير، 2017، ص180).
- أما فرانسوا بيرو (François Perroux) يعرف النمو الاقتصادي بأنه: عبارة عن سلسلة مستمرة في الزمن للتطور الملاحظ في الناتج المحلي الحقيقي للبلد (رملوي وبشرول، 2016، ص48).

فالنمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى (عادة ما تكون سنة) وزيادة نصيب الفرد منه.

أهمية النمو الاقتصادي

نعني بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن (بن إسماعيل وزير، 2017، ص181):

- أ. بالنسبة للأفراد: يسمح النمو الاقتصادي بزيادة دخل الفرد الحقيقي، وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة، كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.
- ب. بالنسبة للدولة: إن الدولة هي الحامية للأفراد والساخرة على أمنهم، وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهيكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة فإنه يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة إلى تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية كمواصلة هذا النمو بناء على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

كيفية قياس النمو الاقتصادي

هناك مؤشران يمكن الاعتماد عليهما لقياس النمو الاقتصادي وهما (بن عزة، 2017، ص184):

أ. **الناتج القومي الإجمالي الحقيقي:** يشير النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي التي يحققها الاقتصاد خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة، ويقوم هذا المؤشر على أساس الناتج الحقيقي من السلع والخدمات النهائية مقدرة بالقيمة الحقيقية وليس بالقيمة النقدية لاستبعاد أثر التضخم في تلك الزيادة الحاصلة في الناتج الإجمالي.

ب. **متوسط الدخل الفردي للفرد:** تكمن أهمية قياس نمو متوسط الدخل الحقيقي الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه. وعلى الرغم من أهمية زيادة متوسط دخل الفرد فإنه من الأفضل التركيز على الناتج القومي في تفسير النمو الاقتصادي باعتباره مظهرًا كليًا للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع، فضلًا عن ذلك فإن زيادة الدخل القومي صفة ملازمة لزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

تأثير الفساد على النمو الاقتصادي

جاء في تقرير أعدده صندوق النقد الدولي يذكر أن الفساد يؤثر على النمو بعدة طرق أهمها (صندوق النقد الدولي، 2016، ص02):

ث- يضعف قدرة الدولة على تعبئة الإيرادات وأداء وظائفها الأساسية، ويضر الفساد بثقافة الامتثال ويفضي بالتالي إلى مزيد من التهرب الضريبي. على سبيل المثال، عندما ينظر المواطنون إلى الإعفاءات الضريبية على أنها جزافية، يقل الحافز لديهم على سداد الضرائب. ونتيجة لذلك، تنخفض الإيرادات التي تحصلها الدولة وتعجز عن تقديم الخدمات العامة، مع ما لذلك من عواقب سلبية محتملة على النمو؛

ج- يؤدي الفساد إلى تضخم تكاليف عملية المشتريات الحكومية، فيقلل كمية الإنفاق العام ويخفض مستوى جودته. ويمكن كذلك من اختلاس المال من خلال المعاملات التي تنفذ خارج الموازنة. ويؤدي هذا الاختلاس إلى تقليل الموارد المتاحة للاستثمارات العام وأوجه الإنفاق الأخرى ذات الأولوية، مما يوسع الفجوات في البنية التحتية ويؤثر على النمو؛

ح- يتسبب انخفاض الإيرادات العامة في زيادة اعتماد البلدان في الغالب على التمويل من البنك المركزي، مما يسفر عن التحيز للتضخم في البلد المعني. وفي نفس الوقت، فإن الفساد يزيد من ضعف الإشراف المالي ويهز استقرار النظام المالي. وينشأ ذلك من انخفاض مستوى ممارسات الإقراض والتنظيم وضعف الرقابة على البنوك؛

خ- يمكن أن يصل تأثير الفساد إلى رفع تكاليف الدخول إلى الأسواق المالية لأن المقرضين يأخذونه في الحسبان. ويتفاقم الضرر الذي يصيب القطاع الخاص من الفساد لأنه يعمق مشاعر عدم اليقين لدى الشركات ويقف حجز عثرة أمام دخول شركات جديدة. وتخصص الموارد للأنشطة الباحثة عن الربح بدلا من الأنشطة الإنتاجية؛

د- يتمثل الأثر المباشر للفساد على النمو الاقتصادي من خلال ما يؤديه الفساد من انخفاض جودة البنية الأساسية العامة، وتقليص الإنفاق على تشغيل وصيانة البنية الأساسية والمرافق العامة والوقت الضائع في المساومة على الرشوة، وسوء تخصيص الموارد البشرية، إضافة إلى هجرة أصحاب الخبرات والكفاءات العلمية والفنية إلى الخارج مما يؤدي إلى تكبيد الدول خسائر ضخمة. وقد وثقت العديد من الدراسات هذه العلاقة السلبية، حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن انخفاض الفساد بدرجة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو مثلاً بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج بمقدار 0.21%. (عبد العزيز، 2016، ص110)؛

ذ- يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأول للسياسات الاقتصادية في الدول المختلفة، حيث تهدف الدول إلى تحقيق معدل نمو سنوي مستهدف بين 8% و9%، غير أن تحقيق النسب المستهدفة يتوقف على مدى قدرة كل دولة على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة وموقعها من درجة الفساد، وفي هذا الشأن تشير الدراسات إلى تأثير معدلات النمو بشكل كبير بدرجات الفساد، ففي دراسة تجريبية عام 1997 لـ 97 دولة من دول ذات الفساد العالي (حسب مؤشر مدركات الفساد) تتدنى فيها حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وينخفض معدل النمو الاقتصادي بها، حيث وصل معدل الارتباط بين الفساد والنمو إلى (-0.80)، ووجد أن انخفاض مستوى الفساد بـ 2 نقطة يرفع من معدل النمو بـ 0.5 نقطة في حين أن تزايد مستوى الفساد بـ (1%) يخفض معدل النمو بـ (0.72%). (كداوي والدليمي، 2012، ص209).

مناقشة و تحليل النتائج:

الهدف من خلال هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مؤشر الفساد (مؤشر مدركات الفساد) ومجموعة من المتغيرات الكلية، من بينها الناتج المحلي نسبة للسكان GDP per capita، الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر. تم الحصول على البيانات من البنك الدولي والموقع الدولي لمنظمة الشفافية الدولية International Tranparency. تم اختيار الجزائر كعينة للدراسة خلال المدة 2003 إلى غاية 2019 في شكل بيانات سنوية. من أجل إتمام الدراسة تم استخدام نموذج التكامل المشترك Johansen cointegration test .

بيانات الدراسة

المتغيرات المستقلة

- مؤشر الفساد؛
- الانفاق الحكومي المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)؛
- الكثافة السكانية نسبة للناتج المحلي الخام؛

المتغير التابع

- النمو الاقتصادي مقاس بإجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)؛
- نتائج تقدير أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2003-2019 نعرضها في الجدول رقم 01، حيث تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS للتقدير.

جدول 01: تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والمؤشرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)

Dependent Variable: GDP

Method: Least Squares

Date: 10/14/20 Time: 15:48

Sample: 2003 2019

Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CIP	7.02E-05	2.51E-05	2.796793	0.0151
PP	-1.17E-07	5.61E-08	-2.090042	0.0568
GE	1.00E-13	1.69E-13	0.592286	0.0638
C	-2.399539	2.850921	-0.841672	0.4152
R-squared	0.640144	Mean dependent var	3.128824	
Adjusted R-squared	0.557100	S.D. dependent var	0.369626	
S.E. of regression	0.245989	Akaike info criterion	0.235263	
Sum squared resid	0.786637	Schwarz criterion	0.431314	
Log likelihood	2.000261	Hannan-Quinn criter.	0.254751	
F-statistic	7.708518	Durbin-Watson stat	1.654092	
Prob(F-statistic)	0.003283			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews9

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل كل من المتغيرين مؤشر الفساد والإنفاق الحكومي موجب ومعنوي وهذا يدل على وجود علاقة طردية تجمعهم مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDP. بحيث زيادة هاذين المتغيرين يسمح بارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ب 0.02E-05 و 0.00E-131 % على التوالي. كما يتضح لنا أن هناك علاقة عكسية تجمع كل من المتغير التابع مع pp بحيث يؤدي هذا الأخير إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -0.17E-07.

كما نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر (prob F(stat) 0.003) هي أصغر من مستويات المعنوية 1 بالمائة، 5 بالمائة و 10 بالمائة وبالتالي نستنتج أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة

عند فيشر. ومنه قبول الفرضية البديلة أي النموذج مناسب هذه الظاهرة الاقتصادية؛ قيمة معامل التحديد المصحح تساوي 550. وهذا يدل على أن 55 بالمائة من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع مفسرة بالمتغيرات المستقلة .

وفيما يتعلق باستقرارية المتغيرات باستخدام خاصية Summary نعرضها في الجدول رقم 02

جدول 02: اختبار استقرارية المتغيرات باستخدام خاصية Summary

Group unit root test: Summary

Series: CIP, GDP, PP, GE

Date: 10/14/20 Time: 15:57

Sample: 2003 2019

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.07564	0.0099	4	61
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.35688	0.0074	4	61
ADF - Fisher Chi-square	14.2302	0.0060	4	61
PP - Fisher Chi-square	8.40803	0.0047	4	64

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews9

يظهر الجدول أعلاه أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند الفرق الأول في ثلاث نماذج لأن prob كانت اقل من 5 % لجميع المتغيرات المدروسة، وذلك لجعلها خالية من جذر الوحدة وهذا ما توضحه لنا prob لكل متغير نجدها أقل من 5 بالمائة ومنه المتغيرات مستقرة. ومنه نستنتج أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى أي (1).

جدول 03: اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج Johansen cointegration test

Date: 10/14/20 Time: 15:42

Sample (adjusted): 2003 2019

Included observations: 15 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: Y X x2 x4

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.993511	137.487 2	47.85613	0.000 0
At most 1 *	0.886706	61.9218 9	29.79707	0.000 0
At most 2 *	0.761374	29.2553 3	15.49471	0.000 2
At most 3 *	0.403991	7.76248 5	3.841466	0.005 3

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test
(Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.993511	75.56536	27.58434	0.0000
At most 1 *	0.886706	32.66655	21.13162	0.0008
At most 2 *	0.761374	21.49285	14.26460	0.0031
At most 3 *	0.403991	7.762485	3.841466	0.0053

Max-eigenvalue test indicates 4
cointegrating eqn(s) at the 0.05 level**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews9

يساعد هذا الاختبار على تحديد عدد العلاقات التوازنية طويلة الأجل الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة قبل تقدير نموذج تصحيح الخطأ بحيث:

✓ H_0 : لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل؛

✓ H_1 : يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل.

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة اختبار الأثر أكبر من قيمتها الحرجة عند مستوى معنوية 5 %، وبالتالي نستنتج أنه يوجد علاقة التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة، ويدل هذا على أن المتغيرات متكاملة فيما بينها في الأجل الطويل. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة.

نتائج الدراسة

- وجود أثر إيجابي معنوي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وذلك بسبب أن هذا الإنفاق هو استهلاكي ويعتبر حافز للنمو في المدى القصير.

- وجود علاقة عكسية بين الكثافة والسكانية والنتائج المحلي الإجمالي مما يعني زيادة الكثافة السكانية يؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي، التي تؤدي إلى ارتفاع النفقات التجهيزية والتسييرية في ظل عدم تطوير الإدارة والمؤسسات المالية.

- وجود علاقة متزامنة وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنه كلما ارتفع الفساد بنسبة 1% أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الخام بـ 0.53%، إن الفساد يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي ويخفض الاستثمار ويغير هيكل الإنفاق من خلال الحد من فاعلية الاستثمار الأجنبي والمحلي، حيث يؤثر على استقرار مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع، وزيادة الرشاوى لتسهيل الإجراءات أمام طالبي الاستثمار. فالفساد يؤثر سلباً على مناخ الاستثمار وعلى قرارات المستثمرين وتخوفهم من بيئة الأعمال التي سوف يجسدون فيها استثماراتهم والتي لا تخضع لمعايير أو ضوابط أو قوانين واضحة وشفافة، كما أنه يؤثر على الدولة من خلال زيادة تكلفة المشاريع. وتحسين كفاءة الجهاز في قطاع الضرائب والجمارك وإعمال سيادة القانون، وهذا من شأنه أن يسمح للدولة بتوفير مناخ استثماري قادر على استقطاب الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.

- ارتفاع في مؤشر ضبط الفساد والذي يقيس (الفساد بين المسؤولين الحكوميين والفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات، مدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية)، يؤثر عكسيا على الناتج المحلي الإجمالي. فبينما كان الفساد في الجزائر سابقا مرتبط بالإجراءات البيروقراطية واستغلال المحسوبية، أصبح لأمر يتعلق بالجانب المالي ممثلا في الرشاوي ولو على حساب المحسوبية.

خاتمة:

يعتبر الفساد من معوقات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، إذ خلصت الدراسة إلى العلاقة السلبية بين الفساد والنمو الاقتصادي وهذا راجع إلى السياسات العامة للحكومة الجزائرية والسياسات التي اتخذت كوسيلة لارتفاع الخصاص من طرف أصحاب القرار، الأمر الذي جعلهم لا يفكرون في المصلحة العامة للمجتمع، وارتفاع مستويات الفساد في الجزائر بسبب غياب المساءلة والمحاسبة وعمليات التقييم بشكل دوري ومستمر في مختلف الأصعدة إضافة إلى ضبابية القوانين المتعلقة بقضايا الفساد، فالجزائر تعاني من صعوبات كبيرة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي عليها إجراء إصلاحات على جميع الأصعدة من خلال التطبيق الصارم للقوانين والتشريعات التي تكافح الفساد. والعمل على إيجاد حلول ناجعة لمحاصرة هذه الظاهرة التي تستنزف موارد هامة يمكن أن توجه إلى الاستثمار في قطاعات مختلفة تعزز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتأثير السلبي على النمو الاقتصادي يترتب عليه انخفاض الاستثمار ومن ثم انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، فالفساد بمثابة تكاليف إضافية يتحملها المستثمرون وبالتالي تراجع تدفق رأس المال الأجنبي، ويفضي في كثير من الأحيان إلى سوء توزيع الموارد والإنفاق العام، حيث يتسبب في تشويه بنية الإنفاق الحكومي وتدهور قطاعات حساسة كالتعليم والصحة. والزيادة في أجور الموظفين والعاملين وجعلها متماشية ومستوى النمو الاقتصادي، لأن تدني الأجور وارتفاع مستوى المعيشة مدعاة للرشوة والاختلاس وغيرها من الجرائم الاقتصادية. وللفضاء على الفساد أو الحد من آثاره يجب القيام بعملية إصلاح شاملة تتضمن إستراتيجية واضحة موضوعية قابلة للتنفيذ، عوض استيراد قوالب إصلاح جاهزة، لا تتماشى في الكثير من الأحيان مع المعطيات المجتمعية للجزائر. ووضع حملات تحسيسية على

كل المستويات توضح مخاطر الفساد على الاقتصاد الجزائري. وضرورة التنسيق بين عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وإرساء سياسة الحوكمة الجيدة لتحقيق النمو الاقتصادي. والإسراع في تطبيق الإصلاحات الهيكلية التي تضمن تحقيق معدلات نمو اقتصادي أكبر مما عليه في المدى الطويل. وتوجيه عناية خاصة للاهتمام بالتعليم وذلك بالنظر للأهمية القصوى للتعليم فهو يعد سلاح فعال لمواجهة التحديات التي تعرقل مسيرة التنمية من فساد وتراجع في الكفاءة وعدم تطبيق الأساليب العلمية الحديثة.

وكأفاق للورقة البحثية نقترح دراسة قياسية للفساد بكل أنواعه في الجزائر وآثاره على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام عدة طرق، وبناء نماذج قياسية تعتمد على مؤشرات أخرى لم يتم استخدامها في هذه الدراسة، ومحاولة الوصول إلى نتائج عملية محددة، لمعرفة مدى وجود وانتشار الفساد في الإدارة. محاولة بناء مؤشر خاص بالجزائر يقيس الفساد بكل أنواعه من خلال البيانات الرسمية واستقصاءات آراء الخبراء المحليين.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- بن إسماعيل حياة وزير ريان، "الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 2005-2014"، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد02، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2017.
- بن عزة جلييلة، "سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2006-2014"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جوان 2017.
- رملوي عبد القادر وبشرول فيصل، "الآثار الديناميكية للاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 05، العدد 03، 2016.
- طلال محمود كداوي وفواز جار الله الدليمي، "الفساد والنمو الاقتصادي"، مجلة بحوث اقتصادية، مركز الدراسات المستقبلية، جامعة الحدياء، العدد40، 2012.
- صالح عيسى سعد، قاسم ذياب أساور، قياس أثر الفساد المالي والإداري في مؤشرات النمو الاقتصادي في بلدان مختارة للمدة (2013-2015)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 04، العدد40، 2017.
- صندوق النقد الدولي، "مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي"، ماي 2016.
- سوسن كريم الجبوري، "الفساد الإداري والمالي وأهم آثاره الاقتصادية في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العدد21، 2007، ص 45.
- متولي عبد الحميد، "نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية"، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1992، ص4.
- محمد محمود فتح الله عبد العزيز، "دراسة تحليلية للعلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية بالتطبيق على الاقتصاد المصري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الزقازيق، مصر، 2016، ص 110.
- محمد علي إبراهيم الخصبة، "الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته"، الملتقى العربي الثالث حول آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، ورشة عمل مكافحة أعمال الرشوة والفساد، الرباط، المغرب، 11-15 ماي 2008، ص05.
- مفتاح صالح ومعارفي فريدة، "الفساد الإداري والمالي: أسبابه ومظاهره ومؤشرات قياسه"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012، ص06.

- منظمة الشفافية الدولية، "مؤشر مدركات الفساد الأسئلة المتكررة"، 2017، متاح على <https://www.Transparency.org>، أطلع عليه بتاريخ 18 سبتمبر 2019 الساعة 02:45.
- المراجع باللغة الأجنبية:
- Cheryl W. Gray and Daniel Kaufmann, corruption and development, Finance & Development, March 1998.
- IMF, Corruption: Costs and Mitigating Strategies, IMF Staff Discussion Paper, May 2016.
- Shang Jin Wei, Corruption In Economic Development: Beneficial Grease, Minor Annoyance, Or Major Obstacle? Policy Research Working Paper N° 2048.28-01, February 1999.